

التعليم العالي، المسألة اللغوية و حال العلوم الاجتماعية في الدول المغاربية : الجزائر نموذج

الزبير عروس*

لا بد من الإشارة منذ البداية أن مصطلح "الدول المغاربية" المستعمل في هذه الدراسة يشير كما هو متفق عليه لدى جل الباحثين المغاربة إلى البلدان الثلاث : المغرب، الجزائر، وتونس على وجه التحديد، والتي هي محل معاينة لحال العلوم الاجتماعية فيها ؛ على أن يقع التفصيل في حالة الجزائر من حيث الواقع المؤسسي والوضع اللغوي في مجال الممارسة التعليمية وميادين البحث النظرية منها والتطبيقية.

منهجيا، يرجع هذا الحصر لموضوع الدراسة إلى تطابق الواقع التاريخي للبلدان الثلاث، واقع يظل يحكم صيرورة التشكل الكلي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي فيها نظرا إلى الأنتماء إلى حقل معرفي واحد و التقارب في العمر الوطني الذي لا يتجاوز نصف القرن ؛ مما لا يسمح بمقارنة هذه المنظومة بمثيلاتها في البلدان المتقدمة الواقعة على الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، حتى وإن كانت تجربتنا الزيتونة بتونس والقرويين بالمغرب أعرق من ذلك بكثير.

وقبل الخوض في تفاصيل الموضوع، يجدر بنا أن نشير إلى المرحلتين التاريخيتين اللتين مرت بهما المنظومات التعليمية في البلدان الثلاث المذكورة.

المرحلة الأولى: فور حصول البلدان الثلاث على استقلالها، وجد قاداتها أنفسهم أمام ضرورة تسيير الإرث الكولونيالي وتوظيفه لضمان استمرار منظومة التعليم العالي والبحث العلمي على الرغم من

* أستاذ علم الاجتماع جامعة الجزائر، باحث مشارك بمركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التنمية.

¹ Zghal, A., *L'état des sciences sociales au maghreb*, Manque la référence du l'ouvrage

تعارضها مع المبادئ الأيديولوجية للحركة الوطنية. لذلك كانت تجارب البلدان الثلاث بعد الاستقلال متشابهة في هذا الميدان ؛ وهو ما يمكن أن نطلق عليه بـ "المشترك التاريخي" الذي لازال له أثر في طبيعة التعليم العالي واهتمامات البحث العلمي، النظرية منها والميدانية، في البلدان الثلاث.

المرحلة الثانية: لقد تميزت هذه المرحلة ببعض الفروق كانت سياسية أكثر منها تنظيمية أو معرفية، واتسمت، على مستوى البلدان الثلاث، بإجراء إصلاحات في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من حيث مضامينها. وقد تمثل الهدف من ذلك في القيام بما من شأنه أن يجعل هذه المنظومة متماشية مع فلسفة الحركة الوطنية وكفيلة بتحقيق التنمية الوطنية المنشودة بفضل إسهام النخب الوطنية في إيجاد أنجع السبل للخروج من واقع اجتماعي مكتسب. وهكذا، صارت الجامعة في حاجة إلى إعادة بناء ذاتها وتكييف إمكانياتها التنظيمية والبشرية كي تصير حاملة للمفاهيم الكبرى التي حملتها الحركة الوطنية، وذلك وفق استراتيجياتها "مغربية"، "جزارة"، أو "تونسية" التعليم العالي خدمة للهوية الوطنية، أي العروبة وما التصق بها. ومعنى ذلك ربط الوظيفة العلمية للجامعة بالمعضلات الاجتماعية والثقافية. وهذا ما تم فعلا على أساس استراتيجيات كانت لها أبعاد ثلاثة، كما تجلى ذلك بكل وضوح في حالة الجزائر :

التعامل مع الموروث المؤسسي وطرق تسييره

لقد تمثل هذا الموروث في "جامعة الجزائر" ومركزي وهران وقسنطينة، بالإضافة إلى مدرستين كبيرتين كانتا في خدمة الاقتصاد الكولونيالي، ألا وهما "المعهد الوطني للعلوم الفلاحية" و"المدرسة المتعددة التقنيات" (Ecole Polytechnique).

أما تسييره، فقد جاء عبارة عن سعي لإدماج نخبته في مشروع البناء الوطني على الرغم من أن المشرفين عليه كانوا نخبة كولونيالية منتجة لمعرفة علمية حقا لكنها كانت معرفة تعكس طبيعة مجتمع مسيطر عليه من طرف أقلية مهيمنة تمثلت في المعمرين الأوروبيين.

ظلت جامعة الجزائر في السنوات الأولى بعد الاستقلال (من 1962 إلى 1966) فرنسية، كولونيالية في تنظيمها، برامجها، نموذجها الثقافي، وغاياتها الاجتماعية؛ فما كان للسلطة الوطنية إلا أن تعيد

النظر في ذلك ابتداء من سنة 1965 لاسيما بعدما أخذت معالم السياسة الاقتصادية الجديدة تتضح أكثر فأكثر إثر تولي قيادة 19 جوان مقاليد الحكم. لقد اتضحت لنظام الحكم الجديد ضرورة تحديد سياسة ثقافية واجتماعية جديدة للجامعة الجزائرية وإنطتها بعدد من الوظائف منها :

1. توفير المشروعية العلمية المفقودة لدى العناصر الفاعلة من القيادة الجديدة ؛
2. العمل على إعادة بناء المجتمع وأشكال تنظيماته الثقافية، الاقتصادية، والاجتماعية بعد عمليات التدمير التي طالتها لأزيد من قرن من الزمن. لذلك عمدت السلطة الجديدة إلى :
 - تكوين الإطارات للعمل الفوري من أجل تلبية حاجيات مخططات التنمية ومتطلباتها ؛
 - تنوع ملامح التكوين العالي تلبية لحاجيات مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية ؛
 - تكوين أكبر قدر ممكن من الإطارات العملية وبأقل التكاليف الممكنة.

غير أن النتيجة المحققة في الميدان كانت هزيلة جدا إذ اقتصر الأمر فيها على التباهي بضخامة العدد من دون أن يكون لذلك انعكاس حقيقي في الميدان من حيث النوعية و التنوع المستجد الذي يعمل على تحقيق الأهداف المنشودة ؛ مما يدل على خيبة المسعى بالرغم من واقعية التباهي بالعدد كما تجلى ذلك في الآتي :

- ارتفاع عدد مؤسسات التعليم العالي في مدة قياسية ليبلغ في ظرف أربعين سنة 17 جامعة، 15 مركزا جامعيًا، 11 معهدًا وطنيًا، و4 مدارس عليا. أضف إلى ذلك مجموعة من مراكز البحث الوطنية أهمها حاليا في ما يخص العلوم الإنسانية 3 مراكز هي : "مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية"، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ومركز البحوث التاريخية".

- تضخم أعداد الطلبة إذ قفزت من 2725 سنة 1962 إلى نحو 520.000 طالب سنة 2000. وقد ارتفع هذا العدد في السنوات الأخيرة في سياق حرص السلطات العمومية على تسيير الأزمة الاجتماعية عن طريق

الرفع من معدلات النجاح في امتحان البكالوريا²؛ مما نجم عنه توريث الجامعة في مشاكل اجتماعية. معدل النجاح في امتحان البكالوريا كان في السنوات السابقة في حدود 22% ثم ارتفع إلى 34% سنة 2001 التي بلغ عدد الناجحين فيها رقما قياسيا يقدر بـ 155.918 طالب، ثم انخفض هذا العدد قليلا سنة 2002 حيث قدر بـ 130.547 طالب، أي بمعدل نجاح بلغ 33%.

عدد طلبة الجامعات كان في حدود 455.000 سنة 2000 ثم ارتفع إلى 362.000 طالب سنة 2002، أي بزيادة قدرها 27% خلال سنتين³.

هذا، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى مليون طالب بحلول سنة 2008. أضف إلى هذا العدد المتزايد، ظاهرة "الاحتباس" التي أصبحت تميز الجامعة الجزائرية إذ تبقى نسبة التخرج ضعيفة تقدر بنحو 1 من 10 في السنة؛ مما حول الجامعة إلى محشر لطلبة غير مؤهلين أصلا للتعليم الجامعي، لا لغويا ولا معرفيا بفعل سوء الفهم الذي وقع في ديمقراطية التعليم إذ اقتصر على تكثيف العدد من دون العناية اللازمة بالطالب والتكفل بتكوين المدرسين على المستويات الدنيا من التعليم، أضف إلى ذلك استبخاس مكانة المعلم المعنوية في المجتمع. وقد جاء هذا الاستبخاس على مستويين:

- الإقدام، منذ سنة 1979، على توظيف مدرسي الطورين الابتدائي والمتوسط غير حاملين لشهادة البكالوريا عند التحاقهم بالمعاهد التكنولوجية للتربية (معاهد لتكوين المدرسين). كما لا يزال هناك مدرسون يتراوح مستواهم ما بين السنة الرابعة متوسط والسنة الثالثة ثانوي؛

- قبول أساتذة التعليم المتوسط أغلبيتهم غير حائزين على شهادة البكالوريا عند التحاقهم بالمعاهد التكنولوجية؛

- معظم أساتذة التعليم الثانوي بالرغم من توفر فيهم شروط التوظيف، غير أن بعضهم اضطروا إلى تدريس مواد غير مواد تخصصهم.

مما سبق، يظهر كيف أن الطالب الجزائري لم يكن في الواقع مؤهلا للتعليم العالي بسبب عدم توفر المدرسة على الشروط الأساسية

² Khelfaoui, H., *Le champ universitaire algerien entre pouvoirs politiques et champ économique.*

³ Ibid

للعمل التربوي، فكان الملمح المعرفي للطلاب يعكس الواقع المتواضع لمختلف أطوار التعليم قبل الجامعة. و عوض أن يكون التعليم العالي في مستوى المهمة الاستراتيجية التي أوكلت إليه في توفير العدد الكافي من الإطارات الضرورية لعملية التنمية ومخططاتها الكبرى، نجده قد اكتفى بتخريج أعداد متزايدة من حاملي الشهادات غير القادرين على الدخول في دورة التنمية كما تم التخطيط لها مركزيا، بل التعليم العالي كان يكون الإطار الموجه لتلبية الحاجيات الخاصة بالقطاع وفق إستراتيجية غير معلنة أخذت الشكل الدائري والإنغلاق على الذات و الجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول 1

هيئة التدريس	عدد الشهادات	الإناث	الذكور	السنة
316	111	579	2230	63/1962
343	180	814	3039	64/1963
-	179	1199	4727	65/1964
682	195	1631	6422	66/1965
693	378	1851	7421	67/1966
816	654	2220	7500	68/1967
866	724	2398	8283	69/1968
817	817	3408	10422	70/1969
1244	1244	4838	14375	71/1970
1703	1703	-	-	72/1971
7480	6084	المجموع		

Source : ONS retrospectives 1962-1991 et Ministère de Infomation et de la Culture, l'Algerie en chiffres 1962-1972. Cité par Bennoune, M., dans son livre *Education, culture et developpement en Algerie*, p.361.

يبين الجدول رقم 1 أن التعليم العالي في العشر سنوات الأولى من الاستقلال (1962-1972) لم يقدم لقطاع التنمية إلا 6080 إطار بالرغم من ارتفاع عدد هيئة التدريس و الذين بلغ عددهم ليصل 7480 لذات الفترة المذكورة ؛ وهذا عدد غير كاف على الإطلاق. يتضح هذا العجز بصورة أوضح في الجدول الآتي الذي يبين تخصصات هذه الإطارات.

الجدول 2

المجموع	الخارج	خارج قطاع التربية	التربية	الفرع
2960	60	2400	500	مهندسون في: الزراعة والغابات
100	-	-	100	بيطريون
470	40	80	350	مهندسون في: الهندسة المعمارية و الطبوغرافيا
2110	140	1100	870	مهندسون مدنيون
700	270	-	430	مهندسون في الكهرباء و الإلكترونيك
1350	300	50	1000	مهندسون في الإلكترونيك و الاتصال
3200	1300	1700	200	مهندسون في: الميكانيك، الصلب و كيميائيين
700	200	300	200	مهندسا المناجم و التنقيب
700	200	300	200	مهندسون في الجيولوجيا و الجيوفيزياء
1200	300	900	-	مهندسون في فروع التكنولوجيا الأخرى
1800	-	-	1800	ذوي التكوين العلمي
6700	100	1850	4750	محاسبون/خبراء في : المالية، الاقتصاد، الإحصاء، التنظيم و المناهج
7000	-	-	7000	حقوقيون/قضاة/محامون
7680	-	-	7690	أطباء/جراحو الأسنان/صيدليين
500	200	300	-	ضباط الملاحة الجوية و البحرية
4800	30	-	4770	أساتذة التعليم الثانوي
7400	2500	-	4900	أساتذة التعليم العالي
2590	150	100	2340	متخصصون في المجال الاجتماعي و الثقافي
4400	-	1300	3100	مسيرون و إداريون

57060	5990	10880	40190	المجموع
-------	------	-------	-------	---------

Source : Khelfaoui, H., ibid.

جزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إن ما هو ملفت للانتباه حقا في سياسة "الجزارة" هو تلك السرعة الفائقة التي تمت بها إذ تم الانتقال على جناح السرعة من حالة الهيمنة للإطار الجامعي الأجنبي إلى حالة زال فيها هذا الإطار تماما من المشهد الجامعي وزالت معه الصيغ المعرفية التي سادت في وقته. ولم تحل سنة 2001 حتى كانت هذه الجزارة شبه كلية، كما هو مبين في الجدول الآتي

الجدول 3

نسبة الجزارة	1986/1987	نسبة الجزارة	1979/1980	
-	524	-	259	أساتذة
66.6%	349	52.9%	137	أساتذة جزائريون
	884	31.3%	466	أساتذة محاضرون
30.5%	271	-	146	أساتذة محاضرون جزائريون
-	6135	58.3%	2594	أساتذة مساعدون
85%	5207	-	1512	أساتذة مساعدون جزائريون
-	4566	-	2544	معيدون
85.8%	3918	57.2%	1557	معيدون جزائريون
-	12109	-	5863	المجموع
	10393	-	3235	مجموع الأساتذة الجزائريين

Source : Bennoune, M., I-bid, p. 407, ibid, 1.

أثناء السنة الجامعية 2000-2001، كان ما بقي من الأساتذة الأجانب يتوزعون على الشكل الآتي، في ما يخص جميع الرتب:

الجدول 4

الجامعة	المقر	عدد الأساتذة	العدد الإجمالي للأساتذة
---------	-------	--------------	-------------------------

	الأجانب		
2727	5	الجزائر العاصمة	جامعة الجزائر
1374	3	الجزائر العاصمة	جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين
1773	2	قسنطينة	جامعة قسنطينة
100	1	قسنطينة	جامعة العلوم الإسلامية
1174	11	وهران	جامعة وهران السانية
471	4	وهران	جامعة العلوم و التكنولوجيا وهران
1266	13	عناية	جامعة عناية

المصدر : وزارة التعليم العلي و البحث العلمي، الحولية الإحصائية رقم 30، لسنة

2001/2002.

اقتصار وظيفة التعليم العالي هذا على الجزائريين لم يكن نتيجة إجراء سياسي أمله أيدولوجية الحركة الوطنية ومتطلبات التنمية فقط و إنما كان للاعتبارات المالية المتصلة بأجر الأستاذ أيضا دور فيه بالنظر إلى قلة السيولة بالعملة الصعبة. أضف إلى ذلك الوضع الأمني الذي عرفته الجزائر في التسعينيات والذي كان من شأنه التعجيل برحيل الأساتذة الأجانب وفرض جزارة شبه كلية كان من أخطر نتائجها وقوع حالة من الاحتباس المعرفي على مستوى عمليات التعليم والبحث التي أضحت معطلة بالجامعة ومراكز البحث الجزائرية.

اللغة ومسألة استرجاع الهوية الوطنية المفقودة

لا يزال الجدل حول هذه المسألة قائما على أساس مطلبين أيدولوجيين متعارضين تعارضا شديدا بلغ حد العنف من أجل إقصاء الآخر. هذان المطلبان هما:

- مطلب الهوية الوطنية القائم على وحدة الأصل والثقافة ؛
- مطلب ما يسميه أصحابه بـ "المواطنة" الذي يستهدف التحديث القائم على المساواة السياسية بين مكونات المجموعة الوطنية بصرف النظر عن الانتماء الثقافي، بالإضافة إلى السعي لإقامة مجتمع ذي طبيعة سان سيمونية.

ومع ذلك، يبقى القاسم المشترك بين الفريقين عملهما على التخلص من الإرث الكولونيالي للجامعة الجزائرية وإعادة صياغة وظيفتها من جديد.

بالنسبة إلى أصحاب المطلب الأول، فقد ظلوا يدعون إلى تعريب الجامعة الجزائرية، لاسيما في مجال العلوم الاجتماعية. غير أن النتائج التي أمكن تحقيقها في هذا الشأن كانت زهيدة إذ لم تسفر فترة السبعينيات - وهي الفترة التي تعتبر أكتف فترة من حيث جهود التنمية - عن عدد كاف من المتخرجين من الفروع المعربة؛ كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول 5

1977/1978	1976/1977	1975/1976	1974/1975	الاختصاص/ السنة
77	88	114	69	العلوم الدقيقة والتكنولوجيا
45	89	42	-	علوم الطبيعة
82	-	-	-	علوم الأرض
814	747	413	258	الحقوق
120	24	32	25	العلوم الاقتصادية
141	-	-	-	العلوم السياسية
420	471	266	177	العلوم الاجتماعية و العلوم الأدبية
1699	1419	897	529	المجموع

Source : Bennoune, M., Idem, p. 396.

يبين الجدول أعلاه مدى غياب الإطار المعرب في عمليات التنمية الكبرى التي شهدتها فترة السبعينيات على الرغم من اتساع دور الجامعة الجزائرية في المجتمع وتنامي دورها في المخططات التنموية. غير أن دعاة إعادة بناء الهوية الوطنية المفقودة لم يفعلوا أكثر من مواصلة دعوتهم في حملات متكررة إلى إعادة الاعتبار إلى اللغة العربية وجعلها لغة التعليم في مختلف الأطوار، وفرضها الفوري في التعامل في مجالات العلم والثقافة باعتبارها أحد مقومات الدولة الوطنية.

ولو عدنا قليلا إلى الوراء لوجدنا أن السنة الجامعية 1965-1966 يعود لها الفضل في تعريب فرع من كلية الحقوق الذي درس به أساتذة كبار وفدوا من المشرق العربي. كانت سنة 1970 سنة الإصلاح

الجامعي الذي أخذ طابعا راديكاليا ودفع بعملية التعريب خطوات أخرى مست قسمة التاريخ والفلسفة في سياق تعريب باقي الفروع في العلوم الاجتماعية. غير أن العملية تعطلت بحلول السنة الجامعية 1977-1978 لأسباب لخصها وزير التعليم العالي آنذاك السيد عبد اللطيف رحال بقوله : "إن التعريب الصارم، الفعال والعصري لا يمكن أن يتم إلا بواسطة جزائريين، وعلينا في هذه المرحلة أن نأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي نلاقيها في هذا المجال وألا نستعجل الأمور لئلا نعرض المستوى في بعض الفروع إلى الخطر".

ومع ذلك، فقد حسم أمر تعريب العلوم الإنسانية سنة من بعد (1979)، كما تقرر تعميم التعريب ليشمل التعليم العالي بأكمله وفق الخطوات الآتية :

- تعريب العلوم الإنسانية، بما فيها العلوم الاقتصادية، ابتداء من الدخول الجامعي لسنة 1980 تطبيقا لمقررات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقدة في نفس السنة ؛

- فتح الدراسات في التعليم ما بعد التدرج باللغة العربية، وفي جميع الفروع العلمية.

الجهود المبذولة في هذا الشأن يبينها الجدول رقم 6 :

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر عدد للطلبة سجل في العلوم الإنسانية والاجتماعية. إلا أن ذلك لم يكن من شأنه الإسهام في استعادة الهوية الوطنية المفقودة بل زادها غيابا. كما أنه لم يؤد إلى تراجع اللغة الفرنسية ولا إلى ربط مجالات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية بالواقع الوطني، بل أدى إلى قطيعة مع هذا الواقع وإلى رداءة أدوات البحث والتحليل. والأخطر من ذلك كله هو تحول مراكز البحث والجامعات إلى مؤسستين متصارعتين تتمرس في كل منهما فئة مهنية ميزتها اللغة التي ترطن بها و تدعي لنفسها على أساس ذلك المعرفة العلمية المطلقة على حساب المعارف الناتجة عن الممارسة العلمية الميدانية المرتبطة بالواقع الاجتماعي والمفسرة له.

إن الجهود المبذولة في الجزائر من أجل تمكين اللغة العربية من الغلبة قد أدت، كما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية⁴، إلى (نتيجة عكسية وخسارة معرفية بالغة بفعل التحول من استعمال اللغة الفرنسية إلى استعمال اللغة العربية الذي تم فرضه على جيل كامل من المهنيين)، لكن هذه الخسارة لا نعزيها نحن و بصيغة المؤكد إلى مبدأ التعريب ذاته، والذي كان من المفروض في الحقيقة، من وجهة نظرنا، أن يتم وفق استراتيجية تقوم على مبدأ مشاركة جميع الفاعلين في المجتمع المكونين لقيادته ونخبته المعرفية، والذين يجمعهم قاسم المواطنة بمفهومها الواسع".

⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، ص. 124.

الجدول 6 : تطور عدد المسجلين لدراسات ما بعد التدرج حسب الفروع

01\00	126	100	92	77	78	40	56	13	-	-	-	91\90
126	100	92	77	78	40	56	13	-	-	-	-	91\90
1185	970	756	813	666	704	603	594	594	871	794	794	753
1348	1246	1152	1204	1210	948	1004	813	813	796	785	785	1233
1486	1279	1103	947	1113	971	958	892	892	1141	1028	1028	1081
1732	1478	1531	1807	1591	1397	1359	789	789	1402	3043	3043	3034
176	153	138	115	620	624	177	231	231	214	20	20	313
176	153	138	115	620	624	177	231	231	214	20	20	313
2667	2370	2419	2539	2151	2135	1994	2157	2157	1585	1894	1894	1208
2138	2063	1497	887	1143	803	955	998	998	1016	616	616	991
2533	20846	19927	18126	16941	14749	13907	12773	12773	13982	15307	15307	14853
8.09%	8.43%	6.06%	6.99%	14.86%	6.05%	8.88%	8.65%	8.65%	8.66%	3.06%	3.06%	6.34%
8.09%	8.43%	6.06%	6.99%	14.86%	6.05%	8.88%	8.65%	8.65%	8.66%	3.06%	3.06%	6.34%

المصدر : وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، مرجع سابق.

مهما يكن من أمر، فإن أيديولوجية الانتماء هي التي كانت لها الغلبة فأدت إلى انقسامية (مغرب-مفرنس) تجلت في تلك الأزمنة المتعددة الجوانب التي تعرفها الجزائر منذ سنة 1985 إلى يومنا هذا*.

مهما يكن من أمر، فإن تعريب التعليم العالي أضحي شرطا أساسيا لتنمية أدوات التفكير وربط البحث العلمي بواقع المجتمع. غير أنه يبقى من الضروري أن يتم هذا التعريب في سياق تعددية لغوية كفيلا باكتساب المعارف المتجددة باستمرار ذلك أن الأحادية اللغوية أعجز من أن تضمن تنمية الجامعة وتطوير البحوث العلمية في البلاد.

يمكن أن نجمل النقد الموجه لعملية التعريب أنها تمت بنوع من الارتجال والانغلاق على الذات، كما انتهت، على مستوى البلدان المغاربية المذكورة، بالعزوف عن الممارسة البحثية وجعل الباحث سجين اللغة التي يعمل بها مهما كانت هذه اللغة. ثم إن هذه الأحادية اللغوية قد حرمت الباحث بعض الشيء من الانتفاع بالثري الذي صارت سبل الاتصال والمعلوماتية توفره بيسر لم يسبق له مثيل.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تلك المعايينة التي قامت بها مجموعة من الباحثين المغاربيين العاملين في مختلف حقول العلوم الاجتماعية، وأفادت بأن عملية تعريب العلوم الاجتماعية قد وصلت إلى مرحلة متقدمة في المجتمعات الثلاثة إلا أنها لم تبلغ بعد درجة الاستيعاب الكافي سواء للمصطلحات أو للبناء المفاهيمي الكلي. لقد أنتج هذا النقص انقسامية مست الحقل المعرفي للعلوم الاجتماعية من حيث المنهجية وطبيعة فرق البحث العاملة فيه**.

وفيما يخص الجزائر على وجه التحديد، لقد تجلت النقائص التي شابت عملية التعريب بالشكل الآتي :

1. طابع الاستعجال الذي اتسمت به السياسة المعتمدة.

* تحاول بعض الأطراف المتصارعة أن تؤرخ لهذه الانقسامية بسنة 1992، هذا التاريخ، هو في الواقع، تعبير عن موقف أيديولوجي لا يأخذ بعين الإعتبار تعدد أسباب هذه الأنقسامية و الأزمنة التي نشأت عنها.

** اليوم الدراسي حول العلوم الاجتماعية بدول المغرب، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، في 12-05-2003.

2. عدم التمييز بين اللغة كتعبير عن الهوية الذاتية واللغة كأداة للتحصيل المعرفي وتجديده ؛ وهو ما أفضى، بدوره، إلى :

- الخلط بين الموقف السياسي تجاه اللغة العربية والموقف العلمي من لغات البحث الهادف إلى خدمة العيش المشترك للمجموعة الوطنية وفتحها على العالم القائم على التبادل في استعمال الأداة اللغوية وتنويعها ؛

- عدم إدراك التحولات السريعة في مختلف ميادين المعرفة، لاسيما في ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية التي عليها أن تواكب أحدث النظريات وأدوات البحث الميداني ؛ وهو ما يتطلب تعددا لغويا يكون من شأنه تسهيل عملية التحصيل والاستيعاب .

لقد أسفر التركيز في عملية التعريب على العلوم الاجتماعية، مع المحافظة على التدريس في بعض فروعها "المحمية" باللغة الفرنسية، عن بعض النتائج على مستوى البلدان المغاربية الثلاث تمثل أهمها في :

أولاً: استمرار منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في إعادة إنتاج النموذج الفرنسي. ومعنى ذلك أن الدولة بقيت مهيمنة على القطاع على الرغم من تواجد بعض المؤسسات البحثية الأجنبية في كل من تونس والمغرب ؛

ثانياً: عدم تأسس أشكال من التنظيم الجمعي العلمي يجمع أهل الممارسة العلمية والبحثية الواحدة رغم عامل وحدة اللغة لهذه الفئة المهنية أو تلك؛

ثالثاً: ونتيجة لتضافر عدد من العوامل، النزوع الفردي في ميادين البحث وغياب المعلم العلمي الجامع للطاقات في بعض الممارسات على مستوى البحث في ميادين العلوم الاجتماعية. لذلك، نجد أن هناك تكاثرا في المشاريع الفردية على حساب المشاريع القائمة على العمل الجماعي والتنوع في التخصصات ؛

رابعاً، غياب البرمجة المستقلة للمشاريع البحثية إذ تأتي جل هذه المشاريع مصاغة خارج الإطار الوطني أو المغاربي. لذلك هي خالية من رؤية وثيقة الصلة بالواقع المحلي وذات بعد مستقبلي. وقد تسبب مثل هذا الوضع في طغيان الاعتبارات الكمية والآنية، كما تسبب في

فرض محور ثنائي له، في الحالات الثلاث، صلة بباريس، أي الجزائر-باريس ؛ تونس-باريس ؛ الرباط-باريس عوض أن يكون هذا المحور الرباط-الجزائر-تونس. أضف إلى ذلك ما أدى إليه غياب البرمجة المستقلة المذكورة سالفًا و المتمثلة في النقص الملحوظ في التأطير ونوعيته بالنسبة إلى التدريس في العلوم الاجتماعية و كذا إنجاز مشاريع البحث في الميادين المتعلقة بها.

ختامًا، يمكن القول إن العلاقة بين مسألة اللغة والتعليم العالي والبحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية قد زاد من حدة إشكالياتها ضعف الترجمة والنشر فتعطلت ديناميكية التواصل المعرفي بسبب صعوبة الوصول إلى مصادر التوثيق. ثم إن الحاجة إلى تنوع المصادر وعدم القدرة على الوصول إليها في لغتها يطرحان بحدة مسألة انسجامية الإدراك ومنهجية العمل البحثي، كما يتسببان في ضعف العملية التعليمية والبحثية وفي تأخر الأستاذ الباحث بالنسبة إلى المستجدات في مجال التوثيق لاسيما إذا كان العمل الترجمي ضعيفا كما هو الحال في البلدان المغاربية مثلما أسلفنا، إضافة إلى عدم نشر الأبحاث والرسائل وما يتيح ذلك من إمكانية للانتحال وما يؤدي إليه من عدم دوران المعرفة العلمية وعجز في تقدير القيمة الحقيقية للمجهود البحثي.

مما تقدم، يتضح أنه من الضرورة بمكان وضع سياسة جريئة مدعومة بالوسائل اللازمة التي يتطلبها واقع المجتمع وتسمح بها قدرات البلدان الثلاث في مجال نشر الإنتاج المحلي وترجمة الإنتاج الأجنبي سواء في ما يخص العلوم الاجتماعية أو غيرها من العلوم. هكذا نستطيع فعلا استعادة هويتنا الوطنية المفقودة وتقويتها بفضل البحث الجاد في ميادين العلوم الاجتماعية خدمة للذات وللآخر الذي لا يمكن، بأي حال من الأحوال، العيش والتطور من دونه.

المراجع

- 1- Zghal, A., *L' état des sciences sociales au maghreb* (non-édité.)
- 2- Khelfaoui, H., *Le champ universitaire algérien entre pouvoirs politiques et champ économique.*

-
- 3- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الحولية الإحصائية رقم 30
لسنة 2001./2000
- 4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, تقرير التنمية الإنسانية العربية
للعام 2003.
- 5- Labidi, D., *Science et Pouvoir en Algérie*, OPU, 1992, 2 Tomes.
- 6- Bennoune, M., *éducation, culture et développement en Algérie*, Alger,
Marinoor-Enag, 2000, Tome 2.